

## بلاغ

انعقد يوم الخميس 26 يوليوز 2018 اجتماع بمقر وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي بين السيد الوزير بمعية السادة كاتب الدولة في التعليم العالي والبحث العلمي والكاتب العام للقطاع ومدير ديوان السيد الوزير من جهة، وعضوة وأعضاء المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي من جهة أخرى.

في مستهل اللقاء ألقى السيد الوزير كلمة تطرق فيها للعناصر الأساسية لعرضه أمام المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي ليوم 16 يوليوز 2018. تلتها بعد ذلك كلمة السيد كاتب الدولة، ثم ألقى الأخ الكاتب العام للنقابة الوطنية للتعليم العالي كلمة باسم المكتب الوطني أكد فيها على السياق العام الذي يندرج فيه هذا اللقاء الأول منذ انتخاب المكتب الوطني؛ سياق اللقاءات السابقة بين النقابة والوزارة في ظل استمرارية المؤسسات. وفي هذا الإطار أكد الأخ الكاتب العام للنقابة على وجوب وضع جدول زمنية محددة لأجراً مضامين البلاغ المشترك الموقع بين الطرفين يوم 28 مارس 2018.

بعد ذلك عرف الاجتماع نقاشاً عميقاً وصريحاً تخللته مرافعات للسيدة والسادة أعضاء المكتب الوطني في موضوع جملة من القضايا وعلى الخصوص الوضعية الحالية للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، وظروف التكوين في كليات الطب والصيدلة، والزيادة في أعداد الطلبة المسجلين في المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، وأخيراً استعجالية فتح ورش الإصلاح الشمولي كما نص على ذلك البلاغ السالف الذكر؛ بالإضافة إلى مشاكل الحكامة والشطط التي تعرفها العديد من المؤسسات ويعاني منها الكثير من الأساتذة الباحثين جراء القرارات التعسفية التي تتخذ في حقهم.

وفي الختام اتفق الطرفان على :

1. أن تعرض الوزارة على النقابة الوطنية للتعليم العالي خلال شهر شتنبر المقبل والتوافق معها:
  - أ. مشروع مرسوم بإحداث الدرجة دال في إطار أستاذ مؤهل وأستاذ التعليم العالي وكذا الدرجة الاستثنائية في إطار أستاذ التعليم العالي؛
  - ب. مشروع مرسوم يقضي برفع حالة الاستثناء عن الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية.

2. إلحاق المعاهد العليا لمهن التمريض وتقنيات الصحة (ISPITS) بالتعليم العالي؛
3. استئناف أشغال اللجنة المشتركة الخاصة بمراجعة وإصلاح النظام الأساسي للأساتذة الباحثين في بداية شتنبر المقبل على أن تنتهي منه قبل متم 2018 نظراً للتقدم الحاصل في أعمالها؛
4. مباشرة الحوار بداية شهر شتنبر المقبل حول الإصلاح الشمولي لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي، مؤطراً بمبادئ التوحيد وتعزيز طابع المرفق العام ودمقرطة التسيير ربطاً للمسؤولية بالمحاسبة، وسمو الشواهد الوطنية، باعتبار التعليم العالي الرافعة الأساسية للتنمية.

وإذ يسجل المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي بارتياح هذا التقدم الحاصل في العمل التشاركي بين النقابة و الوزارة فإنه يطالب بـ :

1. الرفع من أجور السيدات والسادة الأساتذة المجمدة لأكثر من عشرين بل التي عرفت تخفيضاً كبيراً بفعل تحميل الموظفين تبعات الاختلالات وسوء التدبير لصناديق التقاعد؛
2. الإعفاء من الضريبة على الدخل المطبقة على تعويضات البحث؛
3. معالجة النقط العالقة في الملف المطلي للنقابة الوطنية للتعليم العالي؛
4. حصر الاعتمادات المالية العمومية وتعبئة الوعاء العقاري العمومي على التعليم العالي العمومي.

وفي الختام يهيب المكتب الوطني بجميع الأساتذة الباحثين التعبئة من أجل الدفاع عن مهنة الأستاذ الباحث واسترجاعه للمكانة اللائقة داخل المجتمع وعن سمو التعليم العالي العمومي ويدعو جميع مناضلي ومناضلات النقابة الوطنية للتعليم العالي إلى الالتفاف حول نقابتهم العتيدة العاملة والمواطنة.

المكتب الوطني

